



وزارة التنمية الاجتماعية  
Ministry of Social Development

## ورقة عمل حول

دور وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة وتنظيم العمل الخيري  
في قطاع غزة (واقع- تحديات- توجهات)

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "الإستراتيجية الوطنية للعمل الخيري في فلسطين" 2022/09/05

سبتمبر، 2022

## جدول المحتويات

- 1.....مقدمة:
- 3.....أولاً: واقع تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية للعمل الخيري في قطاع غزة.
- 4.....ثانياً: التحديات التي تواجه العمل الخيري في قطاع غزة:
- 6.....ثالثاً: توجهات وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة العمل الخيري.

إعداد:

محمد عبدالهادي نصار مدير دائرة الدراسات والإحصاءات

إشراف عام ومتابعة

رياض نصر البيطار مدير عام التخطيط والتعاون الدولي

@ سبتمبر، 2022

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي

وزارة التنمية الاجتماعية (2022). دور وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة وتنظيم العمل الخيري في قطاع غزة (واقع- تحديات- توجهات)، غزة-فلسطين.

شكر وتقدير

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للزملاء في وحدة الجمعيات وتنمية المجتمع المحلي للزملاء أ.أسامة شرف، د.فاتنة البطش، م. رولا عبيد على ملاحظاتهم القيمة التي زدونا بها حول مسودة الورقة.

## دور وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة وتنظيم العمل الخيري في قطاع غزة

### (واقع - تحديات - توجهات)

#### مقدمة:

يتيح العمل الخيري، فرصة لتعزيز الروابط الاجتماعية والإسهام في خلق مجتمعات أكثر شمولاً ومرونة، وللعمل الخيري دوراً فعالاً في الخفيف من آثار الأزمات الإنسانية، كما أن له القدرة على دعم الخدمات العامة في مجالات الرعاية الطبية والتعليم والإسكان وحماية الأطفال، والعمل الخيري فاعل جدا في تحسين الثقافة والعلوم والرياضة، فضلاً عن تعزيزه لحقوق الفئات الأكثر تهميشاً. وقد تم إقرار اليوم الدولي للعمل الخيري بهدف توعية وتحفيز الناس والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المشتركة في جميع أنحاء العالم لمساعدة الآخرين من خلال التطوع والأنشطة الخيرية، واختير تاريخ 5 أيلول/سبتمبر من أجل إحياء ذكرى وفاة الأم تيريزا، والتي حصلت على جائزة نوبل للسلام في عام 1979 تكريماً للعمل الخيري الذي اضطلعت به من أجل التغلب على الفقر، والذي يشكل تهديداً للسلام العالمي.<sup>1</sup>

نضع بين أيديكم في هذه الورقة الدور الذي تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة وتنظيم العمل الخيري في قطاع غزة والذي هو جزء من فلسطين الحبيبة، إن هذه البقعة من العالم لها أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل الاحتلال، وتؤدي الجمعيات الخيرية والأنشطة التطوعية دوراً كبيراً في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وتثبيته على أرض فلسطين، وعلى الرغم من الأيام والسنون الصعبة التي عاشها ويعيشها سكان فلسطين وخاصة في قطاع غزة نتيجة الحروب والحصار بشكل مباشر، وكنتيجة طبيعية للأزمات والكوارث التي تعرض لها العالم، والتي كان آخرها وباء كورونا كوفيد المستجد 19، والأزمة الروسية الأوكرانية، وقد كانت لتلك الأحداث مجتمعة تأثيراً مباشراً على الانهيار الاقتصادي التدريجي في القطاعات المختلفة الزراعية، الصناعية، الخدماتية، التجارية، وغيرها... مما أدى إلى استدامة الفقر والبطالة في قطاع غزة.

ولعل السنوات الأخيرة تعتبر الأصعب على الفقراء في قطاع غزة نتيجة لعدم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير الأموال اللازمة لصرف مستحقات المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية المكون الأساسي للبرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، بعد توقف الإتحاد الأوروبي عن دفع مساهمته في البرنامج منذ نهاية العام 2020م وحتى كتابة هذه الورقة، ويبلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي 79 ألف أسرة مستفيدة بواقع 450 ألف مواطن أي حوالي خمس السكان في

<sup>1</sup> [https://www.un.org/ar/observances/charity-day?gclid=CjwKCAjw9suYBhBIEiwA7iMhNF7BU6xSVrHYrFmL0PNX4vqfGFLYgV8Y53sBIOt5WQAZ\\_2V\\_2bWxAhoCWEQQAvD\\_BwE](https://www.un.org/ar/observances/charity-day?gclid=CjwKCAjw9suYBhBIEiwA7iMhNF7BU6xSVrHYrFmL0PNX4vqfGFLYgV8Y53sBIOt5WQAZ_2V_2bWxAhoCWEQQAvD_BwE)

قطاع غزة، والذين كانوا يتلقوا مستحقاتهم النقدية بشكل دوري كل ثلاث شهور أي أربع دفعات سنوية بقيمة تتراوح بين 750 شيكل و1800 شيكل، ومنذ 20 شهر لم تتلق هذه الأسر سوى دفعة نقدية موحدة بقيمة 750 شيكل في مايو 2021، وكذلك دفعة أخرى بقيمة 350 شيكل في ابريل 2022.

وتعتبر وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن تقديم الدعم والتمكين وتعزيز صمود الفقراء والفئات المهمشة في المجتمع، من خلال ما ورد في القانون الأساسي، كما ويرتبط عمل الوزارة ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة 2030م، ومن خلال ما ورد من نصوص في قانون الجمعيات فإن الوزارة هي المسؤولة عن متابعة عمل الجمعيات الخيرية في المجال الاجتماعي والخيري، ويساعد الوزارة على القيام بواجباتها تجاه الفقراء والفئات المهمشة الجمعيات الخيرية التي لم تتوقف يوماً عن العمل لأجل توفير حياة كريمة للمواطن الفلسطيني.

كما يلعب أصحاب المبادرات الفردية دوراً هاماً في العمل الخيري في قطاع غزة في ظل التضيق الذي يتم ممارسته على عمل الجمعيات الخيرية وتحجيف منابع تمويلها وإغلاق الحسابات البنكية لهذه الجمعيات في البنوك الفلسطينية، كما يحوز بعض أصحاب المبادرات الفردية على ثقة الكثير من الأفراد الميسورين محلياً وإقليمياً والذين يخشون من إرسال تبرعاتهم للجمعيات في قطاع غزة خوفاً من ملاحقتهم بتهم تتعلق بالإرهاب، حيث يرسلون تبرعاتهم للمبادرين لتوزيع المساعدات النقدية والتموينية على الأسر المتعففة في مواسم الأعياد والمدارس.

لذلك يكتسب العمل الخيري في قطاع غزة أهمية كبيرة في ظل الحصار وتزايد احتياجات المواطنين من أجل سد حاجات الفقراء وتعويض قلة الموارد، وتهدف هذه الورقة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة وتنظيم العمل الخيري في قطاع غزة.

وستتكون الورقة من ثلاث نقاط، الأولى تتطرق إلى واقع تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية للعمل الخيري في قطاع غزة، والثانية تناقش التحديات التي تواجه العمل الخيري في قطاع غزة، والثالثة تعرض توجهات وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة العمل الخيري.

## أولاً: واقع تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية للعمل الخيري في قطاع غزة

- تعمل وحدة الجمعيات وتنمية المجتمع المحلي في وزارة التنمية الاجتماعية على الإشراف والمتابعة والتوجيه للعمل الخيري في قطاع غزة كونها الوزارة المختصة والمسؤولة عن الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي وفق القانون.
- تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على نصف الجمعيات العاملة في قطاع غزة والتي تقع ضمن المجال الاجتماعي والإغاثي والخيري، أي حوالي 500 جمعية.
- تقدم الوزارة الخدمات التالية لجمعيات التي تقع ضمن اختصاص الوزارة:
  - إصدار وتجديد شهادات التسجيل المهني للجمعيات.
  - منح الموافقات على تسهيل دخول مساعدات للجمعيات.
  - إصدار الإعفاءات الضريبية للجمعيات الخيرية.
  - القيام بزيارات متابعة دورية للجمعيات الخيرية.
  - الرقابة على أنشطة الجمعيات الخيرية.
  - حضور وفتح وتقييم عطاءات للجمعيات
- برنامج معلومات التنمية الاجتماعية: تدير وحدة الجمعيات برنامجاً محوسباً متاحاً لاستخدام كافة مزودي الخدمات الاجتماعية (جمعيات محلية- مؤسسات دولية- مبادرات مجتمعية) للاستفادة منه والاستئناس بمعلوماته المتاحة في تقديم خدماتهم ومساعداتهم بهدف وصولها لمستحقيها وفق توزيع عادل يضمن الحد من تكرار بعض الخدمات أو ازدواجيتها في فترة محددة لنفس الأشخاص، وقد بلغ عدد المؤسسات/الجمعيات التي حصلت على اسم مستخدم للدخول للبرنامج حوالي 350 مؤسسة/جمعية، والبيانات التي يمكن الفحص والتدقيق عليها هي بيانات حكومية يتم توفيرها من قاعدة بيانات تكامل البيانات عبر الحاسوب الحكومي، بيانات مدخلة للمستفيدين من خدمات الوزارة.
- تقدم الوزارة التسهيلات اللازمة للجمعيات الخيرية والباحثون من أجل إجراء الدراسات وأوراق العمل المتعلقة بالعمل الاجتماعي، وكذلك تسهل عملية تبادل البيانات بين الوزارة والجهات الفاعلة في العمل الخيري.
- كما تقوم وحدة الجمعيات بمحاولات من أجل تنظيم عمل المبادرين لعدم وجود قوانين أو لوائح تنظيم عملهم وقد أصدرت تعميم بهذا الشأن في وقت سابق من هذا العام.
- تشارك الوزارة مع ائتلاف أمان للنزاهة والمسائلة في تطوير دليل مكافحة الفساد في المساعدات الإنسانية والذي يشكل خطوة على طريق مجتمع فلسطيني خالي من الفساد.

## ثانياً: التحديات التي تواجه العمل الخيري في قطاع غزة:

تلعب الجمعيات الخيرية والفاعلون في العمل الخيري دوراً بارزاً في مساندة عمل الوزارة لسد العجز الناجم عن شح الموارد وقل الامكانيات للمساهمة في دعم صمود المجتمع الفلسطيني من خلال ما يتم تقديمه من مساعدات وبرامج مشتركة، ويواجه العمل الخيري في غزة العديد من التحديات أهمها ما يلي:

### • الاحتياجات تفوق القدرات:

○ الواقع الاقتصادي والاجتماعي صعب في غزة، واحتياجات الفقراء والفئات المهمشة تفوق قدرات وإمكانيات وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية والمبادرون، حيث تصل نسبة البطالة<sup>3</sup> إلى 44.1% أي حوالي 220 ألف عاطل عن العمل في غزة معظمهم من حملة الشهادات الجامعية، وكذلك تتجاوز نسبة الفقر<sup>4</sup> 59% من السكان أي حوالي أكثر من مليون ومئتي ألف مواطن، كما يستفيد من برامج الوزارة المختلفة حوالي مليون مواطن، ولا تغطي المساعدات والخدمات التي يحصلون عليها 50% من فجوة الفقر، وما زال حوالي 300 ألف مواطن على قوائم الانتظار.<sup>5</sup>

### • مشكلات إدارية:

○ تتداخل مرجعيات الجمعيات الخيرية، حيث تنسق مع وزارة التنمية الاجتماعية حوالي 150 جمعية<sup>6</sup> فيما لا تنسق باقي الجمعيات مع الوزارة لأسباب تتعلق بتوقف نشاط بعض هذه الجمعيات، أو تبعية بعضها للتنظيمات، أو لأن هذه الجمعيات مرخصة من الوزارة في رام الله ولا تريد التعاون مع الوزارة في غزة من أجل استمرار أنشطتها، أو لوجود مشكلات تتعلق بوزارة الاختصاص التي تتبع لها بعض هذه الجمعيات، وما سبق يزيد من صعوبة الرقابة على أنشطة بعض الجمعيات.

<sup>3</sup> <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4293>

<sup>4</sup> <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/11/09/palestinian-economy-experiences-growth-but-prospects-remain-uncertain>

<sup>5</sup> وفق تقارير وزارة التنمية الاجتماعية في غزة

<sup>6</sup> وفق ما صرح به الأستاذ أسامة شرف مدير وحدة الجمعيات وتنمية المجتمع المحلي بوزارة التنمية الاجتماعية في غزة

## • الإفصاح والمساءلة:

- تقوم بعض الجمعيات والمبادرون بتوزيع المساعدات دون التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية وهذا الأمر يزيد من احتمالية الازدواجية وحصول بعض الأفراد على نفس نوع المساعدة من أكثر من جهة، وبالتالي عدم ضمان المساواة والعدالة في التوزيع.
- تعاني بعض المؤسسات العاملة في المجال الخيري سواء الحكومية أو غير الحكومية من عدم وضوح معايير المساعدات التي تقدمها، وآليات اختيار الفئات المستهدفة، وإن وجدت المعايير وآليات الاستهداف يكون هناك عدم إفصاح للجمهور وبالتالي يعتقد المواطن بأن هناك واسطة ومحسوبية وعدم شفافية....، مع أن الأمر غالباً يكون غير مقصود.
- ضعف إشراك جميع أصحاب المصلحة، كالمواطنين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني في التخطيط والإعداد للخطط المتعلقة بإداره وتوزيع المساعدات.

## • التضييق على عمل الجمعيات الخيرية:

- إغلاق حسابات بعض الجمعيات الخيرية العاملة في البنوك الفلسطينية من قبل سلطة النقد التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، هي من أكبر المشاكل التي تواجه الجمعيات في السنوات الأخيرة، مما دفع بعض الجمعيات غير الإغاثية لممارسة هذا الدور كحالة استثنائية من أجل المساهمة في التدخل الإغاثي خاصة في أوقات الطوارئ والأزمات وهو ما يصعب حالة الرقابة على تلك المؤسسات.
- ساهم الحصار المفروض على قطاع غزة وفرض القيود على الحسابات البنكية في انتشار ظاهرة المبادرات الفردية، وعمليات التمويل الجماعي الإلكتروني، التي لا تندرج تحت أي بند مؤسسي حتى اللحظة وهو ما يصعب متابعتها والرقابة عليها.

## • قصور في تطبيق القانون ووجود فجوات قانونية:

- كفل قانون الجمعيات تنوع الأهداف مما يسمح لبعض الجمعيات تغيير أنشطتها ولجوء بعضها لتوزيع المساعدات في بعض الحالات مما أدى إلى إحداث إرباك في عملية جمع التبرعات وتعدد الجهات العاملة، وتسبب بفقدان التخصصية، وقد أصبح توفير التمويل هو الهدف أحياناً عند بعض الجمعيات بغض النظر عن جودة الخدمة المقدمة.
- ليس لدى وزارة التنمية الاجتماعية أي سلطة إلزامية تجبر الجمعيات على الالتزام بمعايير الوزارة أو حتى إجبارها على الانضمام للبوابة الموحدة لتوزيع المساعدات (برنامج معلومات التنمية الاجتماعية) لأسباب متعددة أهمها خوف الجمعيات من تدخل الوزارة في أعمالها



والتأثير على قراراتها، وأسباب أخرى تتعلق بالوضع السياسي والتبعية التنظيمية لبعض الجمعيات.

○ وجود فجوة تشريعية فيما يتعلق بالتشريعات الناظمة لتقديم المساعدات النقدية والغذائية، وجمع التبرعات من قبل أصحاب المبادرات الفردية، وآليات صرفها وتوثيقها مالياً وإدارياً، كما لا يوجد أي قانون ينظم المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص.

### ثالثاً: توجهات وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة العمل الخيري

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية من خلال هذا المؤتمر بمشاركة كافة المشاركين في العمل الخيري إلى تحديد الخطوط العريضة لرسم استراتيجية تنظيم وإدارة العمل الخيري في قطاع غزة على كافة المستويات بما يضمن الحقوق لكلٍ من مقدم الخدمة ومتلقيها من خلال التوجهات التالية:

#### ● الحد من الازدواجية ووصول المساعدات لمستحقيها

○ حث الجمعيات الخيرية والمباردين على استخدام برنامج معلومات التنمية الاجتماعية، والعمل على توحيد قواعد البيانات لكافة المؤسسات وربطها بالمنظومة الحكومية لتكامل البيانات مما يساعد الأطراف من الوصول للأسر الفقيرة، ويحد من ازدواجية الحصول على نفس نوع المساعدة في نفس الفترة الزمنية.

○ ضرورة إدخال المشاريع التي تأخذ الجمعيات الخيرية موافقة عليها إلى البرنامج المحوسب وذلك من أجل تسهيل مهمة هذه الجمعيات في الحصول على الخدمات المختلفة من الوزارة، وحصر المشاريع التي يتم تنفيذها من غزة لتعظيم الفائدة المرجوة منها.

#### ● منح التراخيص وإعادة فتح الحسابات البنكية

○ الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تجنب العمل الخيري أي تجاذبات سياسية، وإعادة منح الجمعيات الخيرية التراخيص اللازمة لاستمرار عملها، وفتح حساباتها البنكية لدى البنوك التابعة لسلطة النقد الفلسطينية.

#### ● تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية في العمل الخيري من خلال:

○ تطوير مدونات سلوك تضمن القواعد العامة التي تحكم علاقات مؤسسات العمل الخيري أو الأفراد العاملين في هذا المجال مع الحكومة من جهة ومع المواطنين من جهة الأخرى.

○ دعم جهود ائتلاف أمان للنزاهة والمساءلة من أجل مجتمع فلسطيني خالي من الفساد، وخاصة في المساعدات الإنسانية.

● سد الفجوات القانونية

○ توسيع دائرة النقاش والتشاور لتشمل كافة مكونات العمل الخيري من أجل اقتراح تحديث قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 2000، بحيث يتم تحديد الصلاحيات الخاصة بالوزارات بشكل واضح، وحل مشاكل تنازع الصلاحيات، وإصدار لوائح تنظم عمل أصحاب المبادرات الفردية.